تأهيل
الموارد
البشرية
يقود
التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي
تصوير: عبد الله البلوي

تستعرض «نوافذ» فيما يلي أهم القضايا والتحديات، التي تعالجها خطة التنمية التاسعة الممتدة من العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ إلى العام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٠-٢٠١٤) والتي أقرّها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣١/٨/٢٨. ونلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة لقطاع التعليم العالي في الخطة.

٢٠٠ مليار ريال مخصصات التعليم العالي في الخطة التاسعة للتنمية

تمثل خطة التنمية التاسعة الحلقة الثانية في إطار الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي، التي يمتد أفقها الزمني إلى خمسة عشر عاماً قادمة. ورصدت الخطة نحو ١٤٤٤,٦ بليون ريال للقطاعات التنموية المختلفة، وهو ما يزيد بنحو ٦٧٪ عما رصد خلال خطة التنمية الثامن.

واستأثر قطاع تنمية الموارد البشرية بالنصيب الأكبر من إجمالي المخصصات المعتمدة للخطة التنموية التاسعة، حيث اعتمد له ما نسبته ٥٠,٦٪، ما سينعكس أثره إيجابا على قطاع التعليم العالي. فعلى سبيل المثال ستزيد الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات الحكومية، ليصل عدد المستجدين فيها بنهاية الخطة إلى نحو ١,٧ مليون طالب وطالبة.

وتأتي هذه الخطة امتداداً لما شهده قطاع التعليم العالي من تطور مميز خلال خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥م - ٢٠٠٩م)، لمواكبة مخرجات التعليم الثانوي، وتلبية رغبة الخريجين في مواصلة تعليمهم الجامعي ضمن التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، حيث شمل التطوير افتتاح العديد من الجامعات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها. فارتفع عددها إلى ٢٤ جامعة حكومية، إضافة إلى جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

الجدير بالذكر أن عدد الكليات الجديدة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة بلغ ١٥٢ كلية، ترتبط مخرجاتها ارتباطاً مباشراً بمتطلبات سوق العمل في تخصصات علمية وطبية وهندسية وإدارية وعلوم الحاسب وتقنية المعلومات. وذلك من أجل توفير الكفاءات الوطنية في المجالات التي تخدم متطلبات أهداف التنمية في المملكة. هذا إضافة إلى ١٢ مستشفى جامعياً تقوم بخدمة المجتمع في مجال الأبحاث الطبية.

كما أسهم القطاع الخاص في توفير التعليم العالي ودعمه ليكون شريكاً فاعلاً. حيث بلغ عدد الجامعات الأهلية ٨ جامعات، إضافة إلى عدد من الكليات الأهلية يدرس بها أكثر من ٢٦ ألف طالب وطالبة. كما تقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وبلغ مجموع المبتعثين أكثر من ٧٥ ألف مبتعث.

الرؤية المستقبلية

تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي، ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المتطلبات المالية

تبلغ المتطلبات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والجامعات) خلال خطة التنمية التاسعة (٢٠٠٢) بليون ريال.

الأهداف العامة

- زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لتحقيق متطلبات التنمية.
- تحسين جودة التعليم.
- تطبيق النظم الإدارية الحديثة.
- التوظيف الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات.
- التوسع في برامج الدراسات العليا وتنويعها.
- دعم البحث العلمي وتعزيزه، وزيادة الإسهام في إنتاج المعرفة.
- تحقيق مبدأ الشراكة مع المجتمعات المحلية.
- تطوير أوجه التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية في الداخل والخارج لتحقيق أهداف التنمية.

السياسات

- ترشيد القبول في التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل وبرامج التنمية.
- ربط برامج التوسع في التعليم العالي بالتركيز على البرامج والتخصصات ذات الطلب العالي في سوق العمل.
- تضمين مناهج ومقررات التعليم العالي احتياجات سوق العمل من معارف ومهارات واتجاهات.
- تحديد المهارات المطلوبة من خريج التعليم العالي لسوق العمل، سواء أكان محلياً أو إقليمياً أو عالمياً، وتضمين ذلك في خطط تطوير التعليم العالي.
- التوسع في التعليم العالي المتوسط، وذلك حسب احتياجات التنمية وسوق العمل.
- تحديد مؤشرات جودة التعليم العالي في ما يتعلق بالطالب وعضو هيئة التدريس، وبرامج التعليم، والساعات الفعلية للعملية التعليمية.
- إعداد دراسات تتبعية عن خريجي مؤسسات التعليم العالي، لتحديد مستوى أدائهم في سوق العمل وجودته.
- مراجعة الخطط والمناهج والبرامج الدراسية دورياً في ضوء ربط العملية التعليمية بجودة المخرجات.
- تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على المستوى التنافسي العالمي.
- تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي أكاديمياً وتقنياً.

- زيادة نسبة المرونة في البرامج العلمية بمؤسسات التعليم العالي.
- إكمال التقويم والاعتماد الأكاديمي بكل ما يتطلبه من تجهيزات.
- إنشاء مراكز في الجامعات للإبداع التعليمي في بعض التخصصات.
- العمل على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين.
- تعزيز مفاهيم الإدارة الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، والاستفادة من التجارب الناجحة.
- تطوير إجراءات العمل وتوثيقها والعمل على نشرها في الوسط الجامعي.
- زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية، والعمل على تطويرها.
- إنشاء قواعد معلومات جامعية والربط بينها.
- تفعيل التعامل بين مؤسسات التعليم العالي من خلال شبكة المعلومات، وتحديث مواقعها على شبكة الإنترنت.
- تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجلات علمية عالمية.
- تحفيز المتميزين من الطلاب للالتحاق ببرامج الدراسات العليا بالجامعات، وخاصة في التخصصات التطبيقية.
- التوسع في برامج الدراسات العليا في الجامعات، وتوفير جميع الإمكانات لذلك من أعضاء هيئة تدريس ومعامل ومختبرات ومكتبات. تشجيع طلاب الدراسات العليا على توجيه بحوثهم في ما يخدم المجتمع والتنمية.
- التوسع في دعم البحث العلمي في الجامعات، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية نوعية ومتخصصة في المجالات الحديثة، مثل: أبحاث تقنية النانو، والأبحاث الحيوية.
- التركيز في البحوث التي يتم إجراؤها على الأولويات والأهداف الوطنية، ودعمها مادياً وبشرياً.
- إنشاء معايير ومؤشرات لجودة البحوث العلمية، وذلك في ضوء الاتجاهات العالمية.

تفعيل الشراكة بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص ومؤسساته.

- العمل على إنشاء المكتبات الرقمية وتوفير مصادر وبنوك للمعلومات في جميع مؤسسات التعليم العالي.
- نشر ثقافة المشاركة والتفاعل المعرفي بالجامعة، وتوجيه البحث العلمي بما يخدم إرساء دعائم ومقومات الاقتصاد القائم على المعرفة، والعمل على تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- الاستمرار في إقامة أسابيع الجامعة والمجتمع لدعم التفاهم والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع.
- تحسين آلية اختيار المبتعثين وتوجيههم إلى البرامج المميزة والجامعات المرموقة في التخصصات التي يحتاجها المجتمع.

التوسع في تطبيق الكراسي العلمية في الجامعات بدعم القطاع الخاص وتمويله.

- تأسيس قاعدة للشراكة في ما بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص.
- التوسع في الخدمات الاستشارية بمؤسسات التعليم العالي.

الأهداف المحددة

- التقويم المستمر لمناهج التعليم الجامعي.
- إنشاء كليات وأقسام وبرامج جامعية جديدة تواكب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تطوير الكفاءة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على خفض متوسط عدد السنوات التي يقضيها الطالب في تلك المؤسسات حتى سنة التخرج إلى (٤,٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الأربع، وإلى (٥,٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الخمس، وإلى (٦,٥) سنة للكليات ذات السنوات الدراسية الست.
- تطوير المعدلات الخاصة بمعدل أستاذ/ طالب إلى (١:٢٢) في المجالات النظرية، و(١:١٧) في المجالات العلمية، و(١:٥) في المجالات الطبية.
- ابتعاث ما لا يقل عن (١٠٪) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الدكتوراه، وذلك حسب احتياجات كل جامعة، والتخصصات الموجودة.
- العمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي إلى ما لا يقل عن (٥٪) من إجمالي طلبة المرحلة الجامعية.
- دعم برامج الدراسات العليا في الكليات المختلفة عن طريق إحداث برامج جديدة للماجستير والدكتوراه، مع التركيز على العلوم الهندسية والتطبيقية والعلوم الطبية والعلوم الطبيعية.
- التوسع في نشر آليات التعليم التعاوني بمؤسسات التعليم العالي، وذلك في الكليات التي تتوافق مع هذا النوع من التعليم.
- العمل على تلبية احتياجات القطاعين الحكومي والخاص من العمالة، من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص، لتوفير الاحتياجات من القوى العاملة.
- القيام بدراسات تتبعية لخريجي مؤسسات التعليم العالي في أماكن عملهم، لهدف معرفة نقاط القوة والضعف في إعدادهم، ومن ثم العمل على تطوير البرامج.
- إنشاء مراكز استشارية بمؤسسات التعليم العالي لتقديم الاستشارات الفنية للمؤسسات الحكومية والخاصة على السواء.

- دعم مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص وتحفيزها للتوسع في التعليم العالي الأهلي.
- تطوير شبكة الاتصالات وآلية تدفق المعلومات بين جامعات المملكة والهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى لخدمة أغراض التبادل العلمي والثقافي، والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.
- التنسيق في ما بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة وأمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إحداث تعاون في ما بين مؤسسات التعليم العالي بالمملكة والجامعات والهيئات العلمية بالخارج في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والمنح الطلابية وجميع المجالات ذات العلاقة.
- رفع القدرات العلمية لمراكز البحوث بالجامعات، لتمكينها من تأدية مهماتها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- التوسع في إنشاء الجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع نشاطاتها.
- دعم مشاريع البحوث العلمية في الجامعات والتوسع فيها، وإجراء الدراسات اللازمة للتطوير النوعي في الجامعات، وكذلك تنويع مجالات البحوث العلمية.
- زيادة عدد الدورات والبرامج التأهيلية والتعليم الموازي، وزيادة أعداد المقبولين بها، بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

المحافظة على السعودة الكاملة في الوظائف القيادية والإدارية.

- رفع نسبة السعوديين في أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي والوظائف المهنية المساعدة والوظائف الفنية والصحية.
- تحسين مستوى الأداء الوظيفي بعقد دورات تدريبية متتالية لأعضاء الجهاز الإداري والفني.
- تطوير الخدمات والأنشطة الطلابية، من حيث الرعاية الصحية وتوفيرها، وتأمين السكن الجامعي للطلاب، وإتاحة الفرصة لجميع الطلاب في ممارسة الأنشطة الرياضية والكشفية والثقافية والاجتماعية، وتقديم الرعاية الاجتماعية للطلاب والطالبات المحتاجين بالجامعات، وإتاحة خدمة المكتبات لجميع الطلاب والطالبات، وتقديم الوجبات الغذائية، وتقديم خدمات النقل والكتب الجامعية.